

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في استهداف الاستثمارات المنتجة في الجزائر- ولاية الشلف للفترة

2021-2021 - دراسة حالة شركة فيل أسبي SARL FILES D'ACIER لصناعة الفولاذ العادي بالشلف

The Role of National Agency for Investment Development in targeting productive Chlef Province - for the period 2011-2021 - Case study of SARL investments in Algeria FILES D'ACIER for the manufacture of ordinary steel in Chlef

حسان طاهر الشريف^{1*}، بوزيان كريم²¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، hacene.tahar.cherif@gmail.com² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، kbouziane1234@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/01/21

تاريخ القبول: 2022/11/21

تاريخ الإرسال: 2022/08/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التأثير على سلوكيات المستثمرين من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وإبراز الدور الذي تلعبه في الخروج من قطاع التبعية وكذا تشجيع الإنتاج المحلي بغية تقليص الواردات مع السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، إضافة إلى أهميتها في خلق مناصب شغل دائمة والتقليل من البطالة. وقد تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار وأسلوب استهدافه، وأهمية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تسيير التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع القطاعات المنتجة في الجزائر، وهذا باستعمال المنهج الاستنباطي بأداة الوصف والتحليل للجانب النظري. كما استعملنا المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة شركة فيل أسبي لولاية الشلف في خلال إبراز المبالغ الضريبية التي استفادة منها الشركة (المستثمر) في شكل إعفاءات ضريبية سواء أثناء مرحلة إنجاز المشروع أو في مرحلة الاستغلال. الكلمات المفتاحية: استثمار؛ المنتج؛ تحفيزات جبائية؛ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تصنيف: JEL.E62، E23، E22

Abstract :

This research paper aims to show the position of the National Agency for Investment Development in influencing the behavior of investors in order to make their investment decisions, and to highlight the role it plays in exiting the dependency sector as well as encouraging local production in order to reduce imports while striving to achieve self-sufficiency for citizens, in addition to its importance in creating Permanent jobs and reduce unemployment.

In this research paper, it was also discussed the conceptual framework for investment and its targeting method, and the importance of the National Investment Development Agency in managing the fiscal incentives granted to encourage the productive sectors in Algeria, were discussed, using the deductive approach with a description and analysis tool for the theoretical side.

We also used the inductive approach in the practical aspect through the study of the Vale Asia Company in the wilaya of Chlef by highlighting the tax amounts that the company (the investor) benefited from in the form of tax exemptions, whether during the project completion stage or the exploitation stage.

Keywords: investment; product; tax incentives; National Agency for Investment Development.

Jel Classification Codes : E62، E22، E23

توطئة (مقدمة):

يساهم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، حيث أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات إنتاجية قوية، تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستواهم المعيشي والاجتماعي، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إصلاح سياستها وسن ترسانة من القوانين والنصوص التنظيمية في كل المجالات الضريبية والاستثمارية.

ولأجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة الرامية للخروج من قطاع التبعية، والعمل على تجسيدها في أرض الواقع قامت بالبحث عن البدائل للقطاعات الاستثمارية المنتجة بهدف تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال إنشاء هيئات تشرف على تنظيم منح الامتيازات الجبائية.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أحد أهم الهيئات العمومية التي أنشأتها الدولة الجزائرية، لغرض تسيير وتنظيم مرافقة الاستثمارات في جميع الميادين، مستحدثة الشبائيك الوحيدة اللامركزية على مستوى كل ولايات التراب الوطني، بيهكل تنظيمي يضم فيها كل ممثلي الإدارات ذات الصلة بسير وإنشاء الاستثمارات، من أجل تسهيل كل الإجراءات الإدارية لطالبي إنجاز المشاريع الاستثمارية، وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية هذه الوكالة في استهداف الاستثمارات المنتجة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في استهداف الاستثمارات المنتجة في ظل توجه الجزائر نحو التنويع الاقتصادي ؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الاستثمارات وكيف يتم استهداف المنتجة منها ؟
- ما هي السياسات التي تبنتها الجزائر لتسيير الاستثمار وتنظيمه ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في خلق الاستثمارات المنتجة ؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار من أهم مكونات الدورة الاقتصادية المساهمة في إنعاش مداخل الخزانة العمومية، وخاصة استهداف الاستثمارات المنتجة منه؛
- تعمل الجزائر على وضع سياسات توجيهية لخلق استثمارات بديلة لقطاع المحروقات؛
- تلعب التحفيزات الجبائية المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا هاما في التأثير على سلوكيات وقرارات المستثمرين لإنشاء الاستثمارات الأقل تكلفة والأكثر المردودية.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز مكانة ودور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز وتوجيه المستثمرين لإنشاء استثمارات في قطاعات مستهدفة من طرف الدولة، الأمر الذي يستدعي بنا البحث عن هذه الإجراءات والتدابير الجبائية والاستثمارية المتخذة من طرفها من أجل تسهيل وتوجيه المستثمرين.

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية، إضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي:

- تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للاستثمار وأساليب استهدافه؛
- دراسة مكونات الهيئات القائمة على مرافقة الاستثمار في مختلف الميادين وأهميتها؛

- تبيان الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال دراسة حالة شركة فيل أسبي بالشلف كأحد أشكال الشركات المنشأة تحت النظام التفاضلي.

منهج الدراسة :

من أجل دراسة مختلف جوانب هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إبراز الإطار المفاهيمي للاستثمار وكذا التأصيل النظري للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في معالجة الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية المسيرة من طرف هذه الوكالة من خلال دراسة حالة شركة فيل أسبي بالشلف - الجزائر -

خطة الدراسة :

ولمعالجة الإشكالية المطروحة سنتطرق للعناصر التالية:

- الإطار المفاهيمي للاستثمار وأسلوب استهدافه؛
- سياسة الجزائر في توجيه الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حالة ولاية الشلف في الفترة 2011-2021"؛
- دراسة حالة شركة " فيل أسبي SARL FILES D'ACIER " لصناعة الفولاذ العادي بالشلف.

1. الإطار المفاهيمي للاستثمار وأسلوب استهدافه:

تعددت مفاهيم الاستثمار وتعريفه وذلك لاختلاف زاوية النظر والهدف من استعمال هذه الأداة الاقتصادية، واختلاف العوامل والأدوات المؤثرة عليه وأهمية استهدافه، لذا سنتطرق من خلال هذا المحور إلى ما يلي :

- مفهوم الاستثمار وأهميته؛
- العوامل المؤثرة في الاستثمار وأدواته؛
- أسلوب استهداف الاستثمار وعوامل جذبه.

1.1. مفهوم الاستثمار وأهميته :

يقصد بالاستثمار في اللغة مصدر استثمار وأصله "ثمر" بمعنى أتى نتيجه وأثمر ماله أي كثر، ويقال استثمار المال وثمره أي استخدمه في الإنتاج، أما الاستثمار في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كسواء الأسهم والسندات، كما أن للاستثمار أهمية بالغة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر محمدا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال آثاره على الرصيد النقدي وبالتالي على التوظيف الكامل للدخل القومي، كما يعتبر سبيل الاقتصاد إلى تعويض ما تم استهلاكه من أصوله الإنتاجية والرأسمالية أي ما يعرف بإحلال رأس المال، كما يعتبر الاستثمار السبيل إلى تشغيل الطاقة الجديدة التي تجددت كل سنة في القوى العاملة ووسيلة لإدخال التكنولوجيا الحديثة.

1.1.1. مفهوم الاستثمار

الاستثمار في معناه الاقتصادي: يقصد به توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية اجتماعية أو ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، رفع القدرة الإنتاجية أو تحديد وتعويض رأسمال القدام (علوان، 2009، صفحة 29).

ويمكن تعريف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع حاجات المستهلك بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات وتسمى هذه السلع أيضا : " سلع رأسمالية " (عمر، 2018، صفحة 37).

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة زمنية معينة قصد الحصول على رأس مال ثابت أو سلع إنتاجية بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي لتحقيق عوائد مستقبلية غير مؤكدة .

1.1.2. أهمية الاستثمار:

- للاستثمار أهمية بالغة في الاقتصاد يمكن إبرازها في النقاط التالية: (كنجو، 2008، الصفحات 10-11)
- مساهمته في زيادة الدخل الوطني من خلال الإضافة إلى الموارد المتاحة وتعظيم المنفعة التي تنجم عنها؛
- مساهمته في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع ظروف المجتمع؛
- مساهمته في مكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الجهل والفقر وبعض أشكال التخلف؛
- مساهمته في دعم البنية التحتية للمجتمع لن الاستثمار في مشروع ما قد يطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق.... الخ؛
- مساهمته في دعم ميزان المدفوعات من خلال إنتاج سلع بنوعية جيدة توجه إلى التصدير في الأسواق الخارجية وتقليل من الوردات من هذا النوع من السلع؛
- مساهمته في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا من خلال تأمين احتياجات الأفراد وتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وإنهاء التبعية لباقي المجتمعات؛
- مساهمته في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب عليه من ضرائب للحكومة تنفقها على مقتضيات المنفعة العامة؛
- مساهمته في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة؛
- مساهمته في توظيف أموال المدخرين الذين لا يحسنون تشغيلها وتقدم عوائد لهم.

2.1. العوامل المؤثرة على الاستثمار وأدواته :

من أجل أن يكون الاستثمار ذو قيمة مضافة في أي اقتصاد وطني يجب على القائمين عليه مراعاة توفير مجموعة من العوامل والأدوات التي تؤثر على نشأته وتوسعه.

1.2.1. العوامل المؤثرة على الاستثمار:

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة ببيئة الاستثمار بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز هذه العوامل في ما يلي :

- **الاستقرار السياسي** : إن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات، توسيعها وتنويعها، وتلعب الحكومة دورا هاما في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة لها ودرجة الانفتاح الاقتصادي (شيب، 2009، الصفحات 26-27).
- **مستوى الدخل الوطني** : هناك علاقة ارتباط مباشرة بين الدخل والاستثمار ذلك لأن هذا الأخير مرتبط بمستوى الدخل الفاضل الإنتاجي المتاح للاستثمار، كما أن الزيادة في الفاضل تعطي المستثمر قدرة أكبر على التمويل الذاتي الذي يؤدي تكاثر إلى تطوير الطاقة الإنتاجية (http://www.arab-ency.com/index.php?module=encyclopedia).
- **التطور التكنولوجي** : يساعد التطور التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد من أرباح المشروع وبالتالي زيادة الاستثمار، لذلك نجد أن المشاريع الاستثمارية في المدى الطويل تستثمر في الآلات الحديثة قصد زيادة أرباحها وبالتالي زيادة الاستثمار (الصوص، 2007، صفحة 34).

- **مستوى الطلب الكلي** : يؤثر مستوى الطلب الكلي على حجم الاستثمار في المجتمع، وذلك لأن زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على شراء آلات ومعدات وبناء مصانع جديدة لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق أرباح أكبر، ومن ثم فإن العلاقة بين مستوى الطلب الكلي وحجم الاستثمار علاقة طردية (أخرون، 2005، صفحة 126).
- **الضرائب** : تؤثر الضرائب على التكاليف الكلية للاستثمار، وبالتالي على الأرباح الصافية للمشروع، حيث أنه قد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمار أو إلى التأثير سلبا عليه، فالإعفاء الضريبي أو تخفيض الضرائب يساهم في زيادة الأرباح الصافية المتوقعة وهذا بدوره يشجع على زيادة الاستثمار، والعكس صحيح حيث تؤدي زيادة الضرائب على الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية إلى تخفيض الأرباح الصافية المتوقعة وهذا يترتب عنه تقليل الحافز على الاستثمار (نجح، 2007، صفحة 104).
- **سعر الفائدة** : يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية، فإذا كان على المؤسسة أن تقترض فإن سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما، أما إذا كانت المؤسسة تستخدم أرصدها المالية فإنها تتنازل عن الفائدة التي كان يمكن أن تجنيها لو أنه أقرضت هذا المال إلى شخص آخر بدلا من استثماره (محمد، 1999، صفحة 254).
- **توقعات المستثمرين** : يقصد بالتوقعات التغيرات المتوقعة في العوامل التي تؤثر على التكلفة أو العائد وأهمها الحالة الاقتصادية المتوقعة في المستقبل والتي تؤثر على احتمال تحقق العوائد في المشروع، مع ذلك هناك عوامل يمكن أن تؤثر على تكلفة تنفيذ المشروع وأهمها أسعار مدخلات المشروع كأجور العمل وأسعار مواد البناء.... إلخ ، وأن توقع ارتفاعها يقلل الرغبة في الاستثمار (قطف، 2006، صفحة 189).

2.2.1. أدوات الاستثمار :

تمثل أدوات الاستثمار في الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين، وأدوات الاستثمار كثيرة جدا ولكن يمكن استعراض أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد الوطني وسيولتها وسهولة تداولها، ومن أهم هذه الأدوات مايلي (شيب، 2009، الصفحات 53-63):

- **الأوراق المالية**: تتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية أي مقدار الزمن اللازم لتحويلها إلى نقد وبالتالي يحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدي الربحية و السيولة في أن واحد؛
- **العقارات**: هذا النوع من الاستثمارات يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستثمارات المربحة لكنها تحتاج إلى رأسمال كبير؛
- **السلع**: تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار الهامة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي يتم التعامل بها في أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق ؛
- **المشروعات الاقتصادية**: وهي أكثر الأدوات انتشارا وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف مثل هذه الاستثمارات من كونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني، المعدات والأدوات ووسائل النقل.... إلخ، وأنها تساهم في إنتاج قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج الوطني وتراكم رأس المال الثابت وتزويد من ثروة المستثمرين؛
- **العملات الأجنبية** : تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، أي أنها الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول، ويتم مبادلة عملات الدول مع بعضها البعض بفعل تأثير قانون الطلب والعرض الذي يحدد أسعار الصرف الأجنبي، وعند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات استثمارية، يجب العلم أنها حساسة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وغيرها ما أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها.

3.1. سياسة استهداف الاستثمار المنتج وعوامل جذبه:

تقوم هيئات تشجيع الاستثمار بالبحث والاعتماد على أسلوب الاستهداف في أي نظام اقتصادي، هدفه التوسع والبحث عن منافذ جديدة تجدي بجلب العائد إلى الدخل الوطني من خلال خلق استثمارات منتجة، تساهم بقيمة عالية في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث سوف نتطرق من خلال هذه النقطة إلى ما يلي :

- أسلوب الاستثمار للاستثمار؛

- عوامل جذب الاستثمار؛

1.3.1. أسلوب الاستثمار.

تعمل الدولة على وضع مخطط تستهدف به الاستثمار من خلال وضع عدة عوامل تحفز على جذبها وتوفير المناخ اللازم من أجل جعل المستثمر يتوجه إلى الاستثمار في تلك البيئة المجهزة.

1.1.3.1. تعريف أسلوب استثمار الاستثمار

يمكن تعريف أسلوب استثمار الاستثمار على أنه " استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار بدلا من جذب الاستثمار بصفة عامة و ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، والاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى" (نوير، 2006، صفحة 02).

يرتكز استثمار الاستثمار على جذب أنواع معينة من الاستثمارات العامة، بحيث تساهم هذه الأنواع في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، وتوجه إليها الأنشطة الترويجية دون غيرها من الأنواع.

2.1.3.1. مزايا أسلوب استثمار الاستثمار:

تسعى هيئات تشجيع الاستثمار من وراء أسلوب الاستثمار إلى تحقيق المزايا التالية (نوير، 2006، صفحة 03):

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة : يساهم أسلوب الاستثمار في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للدولة، تخفيض معدلات البطالة وزيادة التوظيف، نقل التكنولوجيا، الإنتاج لإحلال الواردات، دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية، وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

- كسب مكانة على خريطة الأسواق العالمية: بفضل هذا الأسلوب، تخصص كل دولة في المجالات والأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية، مما يجعلها الوجهة الأكثر استقطابا للاستثمار في تلك المجالات؛

- تخفيض التكاليف : تكون التكاليف عند تبني أسلوب الاستثمار منخفضة مقارنة بتكاليف السياسات التقليدية التي تشجع الاستثمار بصفة عامة حيث يقتصر منح الحوافز المالية والضريبية على الأنشطة المستهدفة فقط بدلا من توزيعها على جميع مجالات الاستثمار، وتسخر هيئة تشجيع الاستثمار حجما أقل من مواردها (الميزانية، موارد بشرية، إمكانيات تقنية... الخ) في إطار الأنشطة الترويجية، وتكون أكثر فعالية بدلا من تركيزها على كل أنواع الاستثمار.

3.1.3.1. مخاطر أسلوب الاستثمار للاستثمار :

رغم هذه المزايا السالفة الذكر التي يوفرها أسلوب الاستثمار إلا أنه ينطوي على العديد من المخاطر بالنسبة للبلد المضيف للاستثمار من بينها (نوير، 2006، صفحة 07):

- احتمال توجيه أنشطة الترويج على نحو خاطئ إلى الشركات التي لا تحقق الهدف المرجو منها؛

- عدم رغبة المستثمرين الأجانب الاستثمار في البلد المضيف أو القطاعات المستهدفة؛

- إهدار الموارد في حال فشل استقطاب الاستثمارات المستهدفة .

وللتقليل من هذه المخاطر يجب أن يكون أسلوب الاستثمار واقعيًا، ومبنيا على فهم دقيق وعميق لخصائص البلد (نقاط القوة والضعف)، ومقارنتها بخصائص وإمكانيات الدول المنافسة، حتى يمكن تحديد نوعية الاستثمار المستهدف الذي يؤمن تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة والمحددة .

2.3.1. عوامل جذب الاستثمار:

يمكن حصر العوامل التي يجب على الدولة أن توفرها، لكي تصبح محط أنظار المستثمرين المحليين والأجانب كما يلي (أحمد، 2016، الصفحات 39-42):

● **العوامل الاقتصادية :** يمكن حصر وتلخيص العوامل الاقتصادية فيما يلي :

- أ- العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالمواقع، وهي :
 - وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين؛
 - ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الاستخراجي: كالبترول والمعادن؛
 - توفير المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.
 - ب- العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الانتاج ، وهي :
 - توفير اليد العاملة؛
 - تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية؛
 - انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.
 - ج- العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات المتوفرة، وهي :
 - تواجد الأسواق الكثيرة والمتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للانتفاع نظرا لإستراتيجيتها وأهميتها ؛
 - الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة؛
 - التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة .
- **العوامل السياسية :** إن القيام بالاستثمار المحلي أو الأجنبي يجعل المستثمرين يراعون كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، لهذا الأمر يتوجب على الدولة العمل على الاستقرار السياسي الأمر الذي يجعل المستثمرين يتخذون قرارات تسهم في توسيع رقعة الاستثمار في الميادين المستهدفة من تلك الدولة.

● **العوامل الجبائية والمالية :** لجلب المستثمرين الأجانب وتحفيز المستثمرين المحليين يجب أيضا توفير واستخدام بعض الحوافز الجبائية والمالية التي يمكن تلخيصها كما يلي :

- أ- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل :
 - التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع الاستثماري؛
 - الإعفاء الضريبي عند بداية النشاط الإنتاجي .
- ب- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي ، مثل :
 - توفير قروض بمعدلات تفضيلية؛
 - ضمانات تعويض القروض؛
 - ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال (بالنسبة للاستثمارات الأجنبية)؛
 - عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب .
- ج- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة ، مثل :
 - الإعفاء من الحقوق الجمر وكية؛
 - الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية و سلع التجهيز؛
 - الإعفاء من رسوم التصدير .

2. سياسة الجزائر في توجيه الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حالة ولاية الشلف في الفترة 2011-2021"

تعمل الجزائر دوما على وضع سياسات توجيهية لوضع قاعدة اقتصادية خارج نطاق التبعية، وبغض النظر عن التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار القانون العام باعتبارها جزءا هاما في النسيج الاقتصادي، حيث أوكلت الدولة مهمة منح هذه التحفيزات الجبائية لمجموعة

من الهيئات العمومية الوطنية تتمثل في أجهزة الاستثمار المستحدثة عن طريق التشريع لقوانين الاستثمار، فقد جاءت هذه القوانين المختلفة المتبناة في الجزائر بالعديد من الأجهزة المساعدة والمرافقة للمستثمرين من أجل تسهيل الإجراءات وتمكينهم من تحسيد استثماراتهم، وفي هذا الحور سوف نتناول أهم الأجهزة الموجودة في الجزائر والتي تسهم في توجيه الاستثمار وتطويره والمتمثلة فيما يلي :

- المجلس الوطني للاستثمار CNI؛

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛

- الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف GUD CHLEF.

1.2. المجلس الوطني للاستثمار CNI:

نشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث يتولى رئاسته رئيس الحكومة (01-03، 2001)، وللمجلس مهام عديدة في مجال ترقية وتطوير الاستثمار الذي تكون قيمة التكلفة الكلية للمشروع الاستثماري تتعدى 5 مليار دينار تتمثل في (06-355، 2006):

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- يقوم بدراسة جميع الاقتراحات لتأسيس المزايا الجديدة والقيام بالتعديلات اللازمة؛
- يقوم بدراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة على جميع التعديلات المرتبطة بها؛
- يقوم بفصل أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي تستفيد من النظام الاستثنائي.

2.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجهاز الفعلي والرئيسي لمعالجة ملفات الاستثمار، وقد كانت تسمى في إطار المرسوم التشريعي 93-12 بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، ثم تغيرت تسميتها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 السالف الذكر "نشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص وكالة" وأبقى المشرع الجزائري هذه التسمية في القانون 16-09 من خلال المادة 26 منه، ولتنظيم الوكالة الوطنية صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ولكن سرعان ما تم إلغاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتضمن لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها الذي كيف الوكالة بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار "وزير الصناعة"، وتم تعديل هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 (17-100، 2017) المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية، والمتمثلة في إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وإنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية في توفير الوسائل البشرية والمادية من أجل تسهيل وتبسيط عملية الاستثمار، وكذلك إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي (GUD) على مستوى كل ولاية حتى يتمكن كل مستثمر من الاتصال بأقرب شباك دون الحاجة للاتصال بالمقر الاجتماعي للوكالة الموجودة في العاصمة، من أجل الحصول على المعلومات والوثائق اللازمة والقيام بكل الإجراءات الخاصة بمشروعه، كما يسمح بتسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية للانجاز المشاريع الاستثمارية ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على إنجاز مشاريعهم وهذا من خلال إنشاء أربعة مراكز على مستوى كل شباك وحيد اللامركزي لتسهيل هذه العمليات، وتتمثل هذه المراكز كما يلي (16-09، 2016) :

- مركز تسيير المزاي : يكلف هذا المركز بتسيير المزاي والتحفيزات على اختلاف أنواعها لفائدة الاستثمارات، وذلك طبقا للتشريع المعمول به، باستثناء المهام الموكلة للوكالة، ويضمن ذلك تقديم شهادات الإعفاءات الجبائية ممضية من طرف ممثل من المديرية العامة للضرائب، بعد ما كانت حكرًا على مفتشيات ومراكز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات؛
 - مركز استفتاء الإجراءات : يهتم هذا المركز بتقديم الخدمات المرتبطة بإنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
 - مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: مهمة هذا المركز المساعدة والدعم في إنشاء وتطوير المؤسسات؛
 - مركز الترقية الإقليمية : ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانيات المحلية، وهذا في إطار سياسة البحث عن بديل لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني .
- لكن الإشكالية المطروحة في هذه المراكز هو ذلك المتعلق بالصلاحيات الممنوحة لها من جهة والإمكانيات المادية والمالية والبشرية التي سوف تتمتع لها، لكونها مؤسسة ذات طابع إداري وليس ربحي.
- 1.2.2. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :**

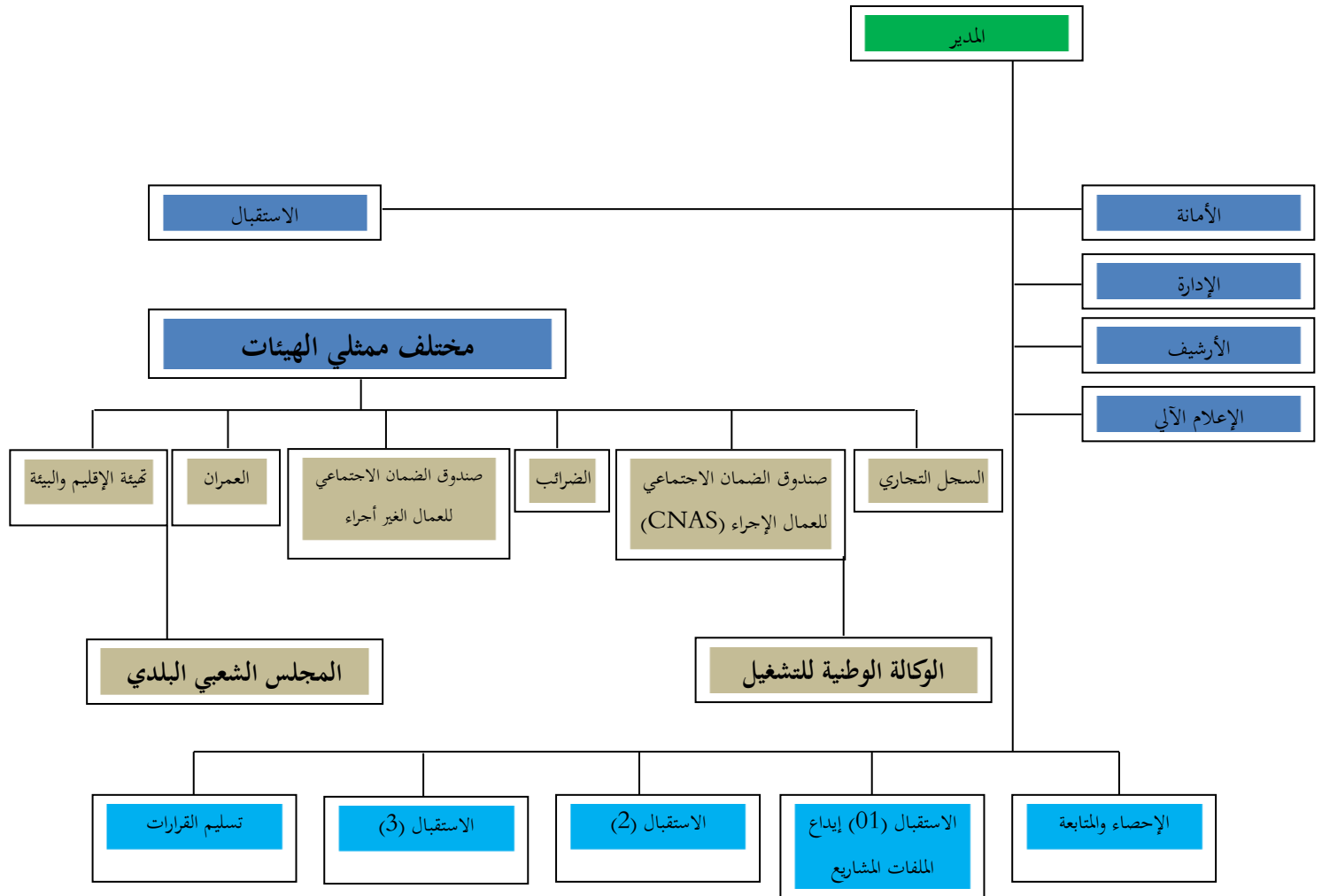
- تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى مساعدة المستثمرين المحليين أو الأجانب على إنجاز مشاريعهم الموجودة بالجزائر، حيث تضع تحت أيديهم كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي، كما تساهم في خلق وتطوير فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية وخاصة في المناطق التي تستدعي التنمية، حيث تكلف الوكالة بالمهام التالية (17-100، 2017):
- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين؛
 - مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛
 - تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
 - تسهيل بالتعاون مع الإدارة المعنية الترتيبات للمستثمرين، وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع، كما تساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
 - ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛
 - تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار؛
 - المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به.

3.2. الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف GUD CHLEF

- هي وكالة حكومية جاءت في إطار الإصلاحات الاقتصادية، حيث خولت لها مهمة تسهيل وترقية ومرافقة المستثمرين، كما تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف في 22 مارس 2011 على مستوى المقر القديم لمكتبة البلدية المتواجد بالحديقة العمومية 11 ديسمبر 1960 بجانب ساحة التضامن، وتم تحويله مؤخرا إلى القطب العمراني لحي بن سونة الجديدة الشلف، حيث يعتبر هيكل محلي على مستوى الولاية يضم علاوة على إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ممثلين عن الإدارات والهيئات العمومية التي ستدخل في عملية الاستثمار بما يتعلق بـ:
- تأسيس وتسجيل الشركات؛
 - الموافقات والتراخيص بما في ذلك رخص البناء؛
 - المزاي المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو فالشباك الوحيد غير المركزي هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملفات تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز وتوجيهها للمصالح العمومية للتكفل بها.

الشكل رقم (1) : هيكل تنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد علي الزيارة الميدانية

1.3.2. المزايا المخصصة للاستثمار:

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي (تحيين أبريل 2017 المراسيم التنفيذية لقانون الاستثمار 09-16):

1.1.3.2. مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري على المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على مدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛

- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأسمال .

2.1.3.2. مرحلة الاستغلال:

بالنسبة للاستثمارات من بداية النشاط، وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

3.3.2. دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مرافقة و خلق المشاريع الاستثمارية في ولاية الشلف :

في هذه النقطة سوف نقوم بسرد وتحليل مختلف الإحصائيات الخاصة بالمشاريع المصروح بها لدى الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف كما يلي:

الجدول رقم 01: توزيع المشاريع المصروح بها حسب الإطار القانوني للشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف للفترة الممتدة من 2011-2021

الإطار القانوني	عدد المشاريع	نسبة المشاريع المصروح بها %	التشغيل المرتقب	نسبة التشغيل المرتقب %	المبالغ بالمليون دينار	نسبة مبالغ المشاريع المصروح بها
خواص	1184	98.91	18680	88.15	242 149	76.78
عمومي	12	1.00	2499	11.79	065 45	23.18
مختلط	1	0.08	11	0.05	64	0.03
المجموع	1197	100	21190	100	371 194	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف

يمثل الجدول رقم 01 أعلاه المشاريع المصروح بها حسب الإطار القانوني، حيث نجد أن قطاع الخواص سجل عدد أكبر من المشاريع، أي بنسبة 98.91 % وبالتالي يمكن تغطية 88.15 % من مناصب التشغيل بينما القطاع العمومي سجل نسبة قليلة جدا من حيث عدد المشاريع وعدد المناصب المرتقبة.

الجدول رقم 02: الاستثمارات المصروح بها وفق قطاع النشاط الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف للفترة الممتدة من 2011-2021

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)	عدد مناصب العمل المرتقبة	النسبة المئوية (%)	المبلغ بالمليون دينار	النسبة المئوية (%)
الفلاحة	45	3.76	1699	8.02	862 15	8.18
الأشغال العمومية	357	29.82	6743	31.82	902 53	27.8
الصناعة	162	13.53	6842	32.29	447 82	42.52
الصحة	36	3.01	1030	4.86	736 5	2.95

النقل	524	43.78	2195	10.36	685 17	9.12
السياحة	18	1.50	1042	4.92	379 9	4.83
الخدمات	54	4.51	1519	7.17	553 7	3.89
الطاقة	01	0.08	120	0.57	311 1	0.67
التجارة	0	0.00	0	0.00	0	0
الاتصالات	0	0.00	0	0.00	0	0
المجموع	1197	100	21190	100	875 193	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف

الجدول رقم 02 أعلاه يبين الاستثمارات المصرح بها وفق قطاع النشاط الشباك الوحيد اللامركزي لولاية الشلف للفترة الممتدة من 2011-2021 ، حيث يتضح أن قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2011-2021) والتي بلغت 524 مشروع أي بنسبة 43.78% من إجمالي المشاريع، ليأتي بعدها في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية بـ 357 مشروع مصرح به ثم يليه في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة بـ 162 مشروع استثماري لنفس الفترة، وبما أن الدولة تسعى جاهدة من خلال خلق هذه المشاريع الاستثمارية لتوسيع رقعة الوعاء الخاضع للضريبة من أجل إنعاش الخزينة العمومية وامتصاص البطالة بتوفير مناصب الشغل، والذي يوضحه الجدول، فقد احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث قدرة تكلفة المشاريع بـ 82447 مليون دينار جزائري مساهما بأكبر نسبة في توفير مناصب الشغل تتمثل بـ 32.29% مما يعادل 6842 منصب شغل مقارنة بعدد المشاريع المصرح بها.

كما يبقى قطاع الأشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث التكلفة واستحداث مناصب الشغل، حيث قدرة تكلفتها بـ 53902 مليون دينار جزائري وعدد المناصب المصرح بها 6743 منصب شغل، ليأتي بعدها قطاع النقل والفلاحة مساهمين باستحداث 2195 منصب و 1699 منصب على التوالي.

من خلال ما سبق ذكره تجدر الإشارة أن جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الممثل بالشباك الوحيد اللامركزي في ولاية الشلف قد لعب دورا هاما في توجيه الاستثمار إلى أهم قطاع حساس ألا وهو قطاع الصناعة.

3.دراسة حالة شركة " فيل أسبي SARL FILES D'ACIER " لصناعة الفولاذ العادي بالشلف

من أجل معرفة مدى مشاركة ومساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الممثل في الشباك الوحيد اللامركزي بولاية الشلف في توجيه الاستثمار نحو قطاع معين بالتأثير على سلوكيات المستثمرين، قمنا بدراسة شركة " فيل أسبي بالشلف " المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل إبراز كل مساهمات الدولة الممنوحة في شكل امتيازات جبائية والمستفاد منها سواء في مرحلة الانجاز أو مرحلة الاستغلال حتى نوضح الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في تشجيع الاستثمارات المنتجة وأهميتها البالغة في تطوير الاقتصاد الوطني.

1.3 تعريف شركة " فيل أسبي SARL FILES D'ACIER " لصناعة الفولاذ العادي بالشلف.

شركة " فيل أسبي " شركة ذات المسؤولية المحدودة الممارسة لنشاط صناعة الفولاذ العادي بالشلف، مقرها الاجتماعي بحي بن سونة ولاية الشلف والمنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الممولة عن طريق التمويل الشخصي تحت النظام التفاضلي.

2.3. نشأة شركة " فيل أسبي SARL FILES D'ACIER " لصناعة الفولاذ العادي بالشلف.

شركة " فيل أسبي " حديثة النشأة حيث تم إنشائها سنة 2018 وفق العقد التأسيسي كشركة ذات المسؤولية المحدودة منذ تاريخ 2018/07/24، وفي سبتمبر 2018 شرع في انجاز المشروع في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت النظام التفاضلي لشهادة

تسجيل برقم 2018/02/0017 الصادر بتاريخ 2018/09/12 بغرض الاستفادة من التحفيزات الجبائية والجمركية للعتاد الخاص بالشركة، علما أن التكلفة النهائية لإنجاز المشروع قدر بقيمة إجمالية 328.500.000 دج خارج الرسم على القيمة المضافة (أسي، 2018) .

3.3. الامتيازات الجبائية المستفاد منها في مرحلتي الانجاز و الاستغلال.

من خلال هذه النقطة سوف نقوم بعرض ودراسة التحفيزات الجبائية المستفاد منها خلال إنشاء مشروعها الاستثماري في فترتي الانجاز والاستغلال (أسي م.، 2021، 2020، 2019).

1.3.3. مرحلة إنشاء الشركة (الانجاز) .

في هذه المرحلة لا يمكن الاستفادة من أي امتياز أو تحفيز جبائي إلا إذا قام صاحب المشروع بالتقدم إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتقديم دراسة مالية وميدانية لإقامة المشروع الاستثماري والمتمثل في مؤسسة أشغال البناء في مختلف المراحل، الأمر الذي قمنا بمعاينته أثناء اتصالنا بإدارة الشركة حيث أن المستثمر بعدما حصل على مقرر منح المزايا لمرحلة الانجاز في سبتمبر 2018، كون أن هذه المرحلة يستفيد العتاد المقتنى لإنجاز المشروع الاستثماري من تحفيزين، الأول خاص بالرسم على القيمة المضافة في حالة العتاد مقتنى محليا، والثاني في حالة الاستيراد للعتاد يستفيد المستثمر من الإعفاء للرسم على القيمة المضافة مضافا لها الحقوق الجمركية، الأمر الذي يلزم هذا المستثمر بتقديم الوثائق التالية لدى مركز تسيير المزايا بعد المصادقة على قائمة العتاد والخدمات المرتبطة مباشرة بمشروعه الاستثماري:

- طلب خطي يتضمن موضوع الشراء؛

- نسخة من مقرر منح المزايا مرحلة الانجاز مضافا إليها قائمة الخدمات والعتاد المصادق عليه من طرف رئيس مركز تسيير المزايا؛

- الفواتير الشكلية للعتاد المراد اقتنائه متطابق مع قائمة العتاد المذكورة سابقا؛

- نسخة من السجل التجاري ؛

- نسخة من البطاقة المغناطيسية الجبائية carte NIF.

كل هذه الإجراءات يقوم بها صاحب الشركة من أجل الاستفادة لشراء العتاد بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بقيمة قدرها 75.715.000 دج (عند شراء العتاد) أي 398.500.000 دج $\times 19\%$ وهي تمثل قيمة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة التي استفاد منها شركة فيل أسي أثناء انجاز المشروع، كون أن كل العتاد المقتنى كان محليا مقارنة في حالة قيامه بانجاز مشروعه بدون هذه التحفيزات الجبائية الممكن تسديدها حتى ولو أنها تسترجع بعد دخوله في مرحلة الاستغلال من خلال تصريحاته الشهرية لرقم الأعمال المحقق.

غير أن كل هذه التحفيزات منحت للمستثمر على أن يتعهد بتشغيل 38 منصب عمل غير محدود المدة، علما أن المستثمر إذا لم يلتزم بالواجبات المفروضة عليه اتجاه مصالح الضرائب أو مصالح الشباك الوحيد التابع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإنه يفرض عليه إعادة إرجاع كل التحفيزات المستفاد منها خلال فترة الانجاز مضافا إليها غرامة 25 بالمائة من مبلغها الأصلي، وهذا تطبيقا للنصوص التشريعية الخاصة بالقانون الضريبي الساري المفعول.

2.3.3. مرحلة الاستغلال.

بعد الاستفادة من كل الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنشاء (الانجاز) واستفاء كل الإجراءات أمام كل الهيئات العمومية التي لها صلة مباشرة في خلق هذا المشروع الاستثماري، يتقدم المستثمر إلى مركز تسيير المزايا التابع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد اللامركزي بالشلف، بطلب إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال طبقا لمحتوى المرسوم التنفيذي 149-19 بإيداعه للملف التالي:

- ملاً استمارة طلب الاستفادة من الامتيازات الجبائية في إطار مرحلة الاستغلال؛
 - نسخ من شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بمرحلة الانجاز؛
 - نسخ من سندات الإسترداد التي تثبت إقتناء عتاد من الخارج؛
 - إعداد جدول يبين كل المقتنيات المحلية ومن الخارج تحت النظام التفاضلي؛
 - إعداد جدول يبين كل المقتنيات المحلية و من الخارج تحت النظام العام؛
 - نسخة من مستخرج شهادة التصريح بالموظفين صادرة عن إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (تبيين عدد المناصب التي تم استحداثها بعد إنجاز المشروع)؛
 - نسخة من السجل التجاري والبطاقة الجبائية.
- وبعد الزيارة الميدانية الذي قام بها أعوان مركز تسيير المزايا التي مفادها إثبات دخول الشركة في مرحلة الاستغلال بنسبة 100%، تم إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال بنسبة 100% كإعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات من تاريخ إعداد المحضر الذي كان من الفاتح جانفي لسنة 2019.
- نتيجة لما سبق ذكره قمنا بالاطلاع على التصريحات الشهرية والسنوية للفترة الممتدة من 2019-2021 بغرض دراسة قيمة المبالغ الضريبية التي استفاد منها المستثمر فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المهني أثناء مرحلة الاستغلال، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 03: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمر خلال مرحلة الاستغلال.

الفترة	الضرائب و الرسوم المعفاة	التصريح المعتمد لكل ضريبة	رقم الأعمال والنتيجة الجبائية	مبالغ الضرائب المستحقة خارج النظام التفاضلي	الإعفاءات 100%
2019	الرسم على النشاط المهني TAP	(التصريحات الشهرية G50)	85.920.100 دج 1X %	859.201 دج	00 دج
	الضريبة على أرباح الشركات IBS	(الميزانية الجبائية BILAN)	13.920.540 دج 19X %	2.644.903 دج	00 دج
2020	الرسم على النشاط المهني TAP	(التصريحات الشهرية G50)	110.800.420 دج 1X %	1.108.004 دج	00 دج
	الضريبة على أرباح الشركات IBS	(الميزانية الجبائية BILAN)	16.250.450 دج 19X %	3.087.585 دج	00 دج
2021	الرسم على النشاط المهني TAP	(التصريحات الشهرية G50)	115.940.258 دج 1X %	1.159.403 دج	00 دج
	الضريبة على أرباح الشركات IBS	(الميزانية الجبائية BILAN)	18.250.820 دج 19X %	3.467.656 دج	00 دج

* الرسم على النشاط المهني TAP: 1% خاص بنشاطات الإنتاج (المادة 222 من ق م ر م لسنة 2018)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التصاريح الجبائية لشركة فيل آسي.

الجدول رقم 03 أعلاه يوضح لنا أن الشركة استفادت من إعفاء كلي 100% من الضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المهني خلال سنوات 2019، 2020 و 2021 حيث قدرت قيمة الضريبة المعفاة في ظل النظام التفاضلي خلال هذه السنوات بـ 3.504.104 دج، 4.195.589 دج و 4.627.059 دج على الترتيب، وهو ما يعني أن المؤسسة استفادت من مبالغ معتبرة في شكل إعفاءات ضريبية بمبلغ إجمالي قدره 12.326.752 دج، الأمر الذي يثبت أن الشركة في بداية مشوارها الإنتاجي حققت وفرة ضريبية قد تساعدها في توسيع مشروعها الاستثماري، وبالتالي خلق مناصب شغل حديثة، ومن هنا نستنتج أن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مكانة هامة في المساهمة لتنمية الاقتصاد المحلي وحتى الوطني من خلال مرافقتها في خلق المشاريع الاستثمارية بالتأثير على سلوكيات المستثمرين بغرض توجيه الاستثمار في قطاعات معينة، كانت مستهدفة من طرف السلطات العليا للدولة بغية الخروج من قطاع التبعية.

الخلاصة :

تبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن الجزائر اتخذت جملة من الإجراءات الرامية إلى تنظيم منح الامتيازات الجبائية عبر قوانينها المالية السنوية والتكميلية وقوانين الاستثمار، كما استحدثت هيئات عمومية مكلفة بمنح وتسيير تلك التحفيزات عن طريق تقديم الدعم أو المرافقة في مرحلتي الإنجاز والاستغلال، عملا بالقوانين الضريبية والإجراءات الجبائية المختلفة، وكذا المراسيم التنفيذية المنظمة لسير هذه الهيئات العمومية وقد حاولنا التركيز في دراستنا على مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في استهداف الاستثمارات المنتجة، وخلصنا إلى جملة من النتائج نذكرها كما يلي:

- تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى مساعدة المستثمرين المحليين أو الأجانب على إنجاز مشاريعهم الموجودة بالجزائر، حيث تضع تحت أيديهم كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي، كما تساهم في خلق وتطوير فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية وخاصة في المناطق التي تستدعي التنمية؛
- وضعت الدولة الجزائرية مخططا يستهدف الاستثمار من خلال وضع عدة عوامل تحفز على جذب وتوفير المناخ اللازم من أجل جعل المستثمر يتوجه إلى الاستثمار في قطاعات معينة، حيث يركز استهداف الاستثمار على جذب أنواع معينة من الاستثمارات العامة، بحيث تساهم هذه الأنواع في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، وتوجه إليها الأنشطة الترويجية دون غيرها من الأنواع.
- تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني من خلال مرافقتها للمستثمرين في خلق مشاريعهم الاستثمارية والتأثير على سلوكياتهم، بغرض توجيههم إلى الاستثمار في قطاعات معينة مستهدفة من طرف السلطات العليا للدولة بغية الخروج من قطاع التبعية؛
- إن فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المكلفة بمنح وتسيير التحفيزات الجبائية لا ترتبط فقط بالجانب الجبائي، بل تتعداه إلى عوامل أخرى غير ضريبية تتمثل في وجود بيئة محفزة للاستثمار واستقرار عام يسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم ويعبر هذا الوضع عن مدى توفر الظروف المساعدة للاستثمار؛
- يلعب جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الممثل بالشباك الوحيد اللامركزي في ولاية الشلف دورا هاما في توجيه الاستثمار إلى أحد أهم القطاعات الحساسة ألا وهو قطاع الصناعة.

ونتيجة لما سبق ذكره وفي ختام هذه الورقة البحثية نقدم بعض التوصيات لتنمية وتطوير الاستثمار المنتج كما يلي:

- ✓ يجب على الدولة إشراك المستثمرين بكل فئاتهم وكذا الخبراء المختصين في جميع الميادين من أجل وضع إصلاحات قانونية خاصة بالاستثمار، من أجل تجسيد إطار قانوني يتلاءم مع جميع الطبقات المستثمرة وفي جميع القطاعات المنتجة والمستهدفة من طرف الدولة؛
- ✓ وضع أنظمة للمعلومات بكافة القطاعات الاقتصادية تفصح عن الشفافية للإحصائيات الدورية الخاصة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسكاني لتسهيل إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية من قبل المستثمرين، بغرض معرفة طبيعة السوق وأخذ القرار الاستثماري.

- ✓ السعي لضرورة توفير مناخ استثماري من خلال إصلاح النظام المالي والمصرفي ومكافحة الفساد والبيروقراطية، وتوفير البنية التحتية التي يتطلبها النشاط الاقتصادي المنتج والذي يمثل هدفا استراتيجيا تسعى الدولة إلى تحقيقه من أجل الخروج من التبعية.
- ✓ عدم الاعتماد على توجيه الدعم وحصره في المؤسسات الكبيرة، والاعتماد على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة التي تعتبر القاعدة الأساسية لأي اقتصاد ومتابعتها من أجل المحافظة على سيرورة حياة هذه المؤسسات، والسعي إلى توفير المناخ المناسب لتطويرها، بالإضافة لضمها في مكونات الاقتصاد الوطني بمرتبة عالية وهذا لمساهمتها في مداخلات الميزانية العمومية.
- ✓ انتهاج طرق تحفيزية تماشى مع حياة المشروع الاستثماري، حيث من خلال التنظيم الساري المفعول تمدد سنوات مزايا الاستغلال مسبقا باستحداث عدد معين من مناصب الشغل، الأمر الذي يعتبر إجحاف في حق المستثمر ويجب العمل على تجسيد آلية تسمح بتمديد هذه المدة مع نهاية السنة الأخيرة للمدة الأدنى الممنوحة مسبقا لكل مستثمر قام بإجراءاته القانونية، وتكون هذه الآلية وسيلة تنافس بين المستثمرين من أجل استحداث مناصب الشغل والاستفادة من توسيع سنوات التحفيز.
- ✓ على الدولة العمل على الحد من وضع سياسات تحفيزية معمة لجميع قطاعات الاستثمار، والسهر على وضع سياسة توجيهية تأثر على سلوك المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري المستهدف من طرف الدولة بغرض الوصول إلى المبتغى المسطر.

المراجع :

1. 03-101، (2001، 08 22)، المادة 18 من قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الجزائر.
2. 355-106، 1. (2006، 10 09)، صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه و سيره، المادة 03 من الجريدة الرسمية 64 الجزائر.
3. 09-16، 1. (2016، 08 03)، المادة 27 من الأمر رقم 09-16/جريدة الرسمية 46 الجزائر.
4. 100-117، 1. (2017، 03 08)، نصوص التنظيمية من قانون الاستثمار 09-16/جريدة الرسمية رقم 16 الجزائر.
5. <http://www.arab-ency.com/index.php?module=encyclopedia>. (n.d.). Retrieved 07 22، 2022
6. أحمد، د. م. (2016)، الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
7. آخرون، ح. د. (2005)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
8. أسسي، ش. ف. (2018، 09 12)، شهادة تسجيل الاستثمار، الجزائر.
9. أسسي، م. (2019)، 2020، (2021) الملف الخاص بالاستثمار والتصريحات الجبائية الشهرية و السنوية.
10. الصوص، ن. م. (2007)، الاقتصاد الكلي، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع و دار أجنادين للنشر والتوزيع.
11. شيب، د. ك. (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
12. علوان، ق. ن. (2009)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
13. عمر، ح. (2018)، الاستثمار والعولمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
14. قطف، ن. س. (2006)، الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، - الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
15. كنجو، م. ش. (2008)، أسس الإستثمار، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
16. محمد، ج. ج. (1999)، الاقتصاد الكلي: الاختبار العام والخاص، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.
17. نجما، د. م. (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، القاهرة: الدار الجامعية.
18. نوير، ط. (2006)، سياسة إستهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الأهداف الانمائية للدول النامية) مع الإشارة إلى مصر (مؤتمر التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الادارية).